

Final Project 2

PMG 497

نموذج المشروع النهائي 2

العلاقة بين العدالة الوظيفية والالتزام الوظيفي في شركة المراعي بمدينة الخرج

فهد باحطاب

233001895

المشروع النهائي- 2

كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

إشراف

د. عبدالرحيم نادر

عضو هيئة التدريس- كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

الفصل الدراسي الأول- 2026

الشكر والتقدير

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبتوفيقه تتحقق الإنجازات، وبلطفه تُذلل الصعاب، وبهدايته تُستمد العون في كل خطوة من خطوات الحياة العلمية والعملية. الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا البحث، ويسر لي أسبابه، وأعانني على إنجازه بعد توفيقه ورعايته.

أحمد الله سبحانه وتعالى أولاً وآخرًا، ظاهرًا وباطنًا، على ما منّ به عليّ من قدرة وإرادة وصبر حتى تم إعداد هذا البحث العلمي، الذي أرجو أن يكون نافعًا ومفيدًا، وأن يكون خطوة علمية متواضعة في مجال المعرفة. فله سبحانه وتعالى الفضل كله، وله الحمد كله، وله الشكر كله على ما أنعم به من نعم لا تعد ولا تحصى، وعلى ما تفضل به من تسخير الأسباب وتيسير العقبات.

وإنني إذ أضع هذا الجهد العلمي بين يدي القارئ، فإنني أقر بأن الفضل بعد الله سبحانه وتعالى لا يعود إلى جهدي وحدي، بل هو توفيق من الله عز وجل أولاً وآخرًا، فله الحمد حتى يرضى، وله الحمد إذا رضي، وله الحمد بعد الرضا.

أسأل الله العظيم رب العرش الكريم أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به، وأن يجعله في ميزان حسناتي، وأن يبارك فيه، وأن يكتب له القبول، وأن يوفقني لما هو قادم من علم وعمل، وأن يجعلني دائمًا من الشاكرين لنعمته، المعترفين بفضله، المتوكلين عليه في كل أمور الحياة

الإهداء

إلى من كانا سبب وجودي ونجاحي في هذه الحياة، إلى من غمرا قلبي حبًا وحنانًا، إلى والديّ الكريمين حفظهما الله ورعاهما، أهدي هذا العمل المتواضع عرفانًا وتقديرًا لجهودهما العظيمة ودعمهما المستمر لي في كل مراحل حياتي الدراسية، فلهما الفضل بعد الله سبحانه وتعالى في ما وصلت إليه اليوم من نجاح وتقدم.

إلى من كانوا سندي الحقيقي، وملاذي الآمن في لحظات التعب، إلى من لم ييخلوا عليّ بالدعم والتشجيع والدعاء، أهدي هذا الجهد العلمي بكل حب وامتنان، سائلًا الله أن يحفظهم ويبارك في أعمارهم، ويجزيهم عني خير الجزاء.

كما أهدي هذا العمل إلى كل من علّمني حرفًا، وساهم في بناء معرفتي، وكان له أثر في تطوير تفكيري ومسيرتي العلمية، تقديرًا وعرفانًا بجميل عطائهم وجهودهم.

وأخيرًا، أهدي هذا البحث إلى نفسي، على ما بذلته من جهد وصبر ومثابرة في سبيل إتمام هذا العمل، وإلى كل من يسعى للعلم والمعرفة، راجيًا من الله أن يكون هذا العمل نافعًا ومفيدًا لكل من يطلع عليه

مستخلص الدراسة

الهدف:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين العدالة الوظيفية والالتزام التنظيمي في شركة المراعي بمدينة الخرج، وبيان مدى تأثير العدالة الوظيفية بأبعادها المختلفة على مستوى الالتزام التنظيمي لدى العاملين في الشركة

المنهجية:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتم جمع البيانات باستخدام استبيان إلكتروني وُزِعَ على عينة مكونة من (40) موظفًا من العاملين في شركة المراعي بمدينة الخرج. وتم تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة مثل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ومعامل كرونباخ ألفا لقياس الثبات، ومعامل الارتباط لاختبار الفرضيات

النتائج:

أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى إدراك الموظفين للعدالة الوظيفية جاء مرتفعًا، وكذلك مستوى الالتزام التنظيمي، كما بينت النتائج وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين العدالة الوظيفية والالتزام التنظيمي، مما يشير إلى أن زيادة العدالة داخل بيئة العمل تسهم في رفع مستوى الالتزام لدى العاملين

التطبيقات والأهمية:

تتمثل أهمية الدراسة في إبراز دور العدالة الوظيفية كعامل أساسي في تعزيز الالتزام التنظيمي، مما يساعد الإدارات في تطوير سياسات أكثر عدالة وشفافية، وتحسين بيئة العمل، ورفع كفاءة الأداء الوظيفي داخل المنظمة. كما يمكن الاستفادة من نتائج الدراسة في دعم متخذي القرار في تصميم ممارسات إدارية أكثر فاعلية

الكلمات المفتاحية:

العدالة الوظيفية، الالتزام التنظيمي، بيئة العمل، شركة المراعي، الأداء الوظيفي

جدول المحتويات

2	الشكر والتقدير.....
3	الإهداء.....
4	مستخلص الدراسة.....
8	1. الفصل الأول: الإطار العام للدراسة.....
8	1.1. المقدمة:.....
9	1.2. مشكلة الدراسة.....
9	1.2.1. فجوات على المستوى النظري.....
9	1.2.2. فجوات على المستوى التطبيقي.....
9	1.3. أهمية الدراسة.....
9	1.3.1. على المستوى النظري:.....
9	1.3.2. على المستوى التطبيقي:.....
10	1.4. أسئلة الدراسة.....
10	1.5. أهداف الدراسة.....
10	1.6. فرضيات الدراسة.....
10	1.7. نموذج الدراسة.....
11	1.8. الدراسة الميدانية.....
11	1.9. مخطط المشروع.....
12	2. الفصل الثاني: الدراسات السابقة.....
13	2.1. المقدمة:.....
13	2.2. المتغير المستقل.....
13	2.3. المتغير التابع.....
14	2.4. العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.....
14	2.5. الخاتمة.....
26	3. الفصل الثالث: منهجية الدراسة.....
27	3.1. المقدمة.....
28	3.2. التعريفات الإجرائية لمتغيرات البحث.....
29	3.3. تصميم البحث.....
32	3.4. مجتمع البحث وطرق وتقنيات أخذ العينات.....
33	3.5. طريقة جمع البيانات.....
34	3.6. أنواع البيانات.....

35	3.7. إجراءات التحليل الإحصائي
36	3.8. الخاتمة
37	4. الفصل الرابع: التحليل الإحصائي ومناقشة النتائج
38	4.1. المقدمة
39	4.2. توصيف عينة الدراسة (الإحصائيات الوصفية لعينة البحث)
41	4.3. اختبارات الصدق والثبات للاستبيانات
42	4.4. الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث (الإجابة على أسئلة البحث)
43	4.5. اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج
44	4.6. الخاتمة
45	5. الفصل الخامس: حدود البحث والتوصيات والاستنتاجات
46	5.1. حدود الدراسة والدراسات المستقبلية:
47	5.2. توصيات الدراسة:
48	5.3. الخاتمة:
49	قائمة المراجع
53	الملاحق

جدول الأشكال

رقم الشكل	اسم الشكل	رقم الصفحة
1	نموذج الدراسة	16
2	مخطط المشروع المقترح	19

جدول الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	رقم الصفحة
جدول (1)	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	39
جدول (2)	توزيع أفراد العينة حسب العمر	39
جدول (3)	توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	40
جدول (4)	نتائج اختبار الصدق والثبات (كرونباخ ألفا)	41
جدول (5)	الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة	42
جدول (6)	نتائج اختبار الفرضيات	57,58

1. الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1.1. المقدمة:

تُعد العدالة الوظيفية أحد أهم الركائز التي تسهم في بناء بيئة عمل مستقرة ومنتجة داخل المنظمات الحديثة، إذ تلعب دورًا محوريًا في تشكيل إدراك الموظفين لمستوى الإنصاف والاحترام داخل المؤسسة. وفي المقابل، يُعد الالتزام التنظيمي من أبرز المؤشرات التي تعكس مدى انتماء الأفراد للمنظمة واستعدادهم لبذل الجهد لتحقيق أهدافها. وفي ظل التغيرات التنظيمية المتسارعة التي تشهدها الشركات السعودية، خاصة في قطاع الأغذية الضخم مثل شركة المراعي بمدينة الخرج، برزت الحاجة الملحة لدراسة العلاقة بين العدالة الوظيفية والالتزام التنظيمي، نظرًا لما لوحظ من فروق في درجة الرضا والانتماء بين العاملين باختلاف إداراتهم ووظائفهم. ويُعد فهم هذه العلاقة أمرًا حيويًا لضمان استدامة الأداء العالي وتقليل معدلات الدوران الوظيفي.

تناولت العديد من الدراسات العربية والأجنبية مفهوم العدالة الوظيفية وأثرها في سلوك العاملين. فقد بينت دراسة (Al-Zu'bi (2010 أن العدالة التوزيعية والإجرائية والتفاعلية تؤثر بشكل مباشر على رضا العاملين والالتزام التنظيمي. كما أظهرت دراسة (Colquitt et al. (2013 أن إدراك الموظف للعدالة داخل المنظمة يعزز من شعوره بالانتماء ويخفض من السلوكيات السلبية مثل الغياب أو مقاومة التغيير. وفي السياق العربي، توصلت دراسة الشمري (2018) إلى أن العدالة التنظيمية تمثل عاملاً أساسياً في رفع مستوى الولاء الوظيفي في مؤسسات القطاع الخاص السعودي. أما دراسة عبدالرحمن (2021) فقد أوضحت أن العدالة الوظيفية تسهم في رفع الالتزام التنظيمي من خلال تحسين التواصل والثقة بين الإدارة والعاملين. هذه النتائج تشير بوضوح إلى وجود ترابط قوي بين مفهومي العدالة والالتزام، إلا أن طبيعة العلاقة قد تختلف تبعًا لخصائص كل منظمة وثقافتها الداخلية.

بالرغم من تعدد الدراسات التي تناولت العلاقة بين العدالة الوظيفية والالتزام التنظيمي، إلا أن معظمها ركز على مؤسسات تعليمية أو حكومية أو شركات خدمتية، بينما تندر الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في شركات الصناعات الغذائية الكبرى مثل "المراعي". إضافة إلى ذلك، فإن أغلب الأبحاث السابقة ركزت على بُعد واحد من العدالة الوظيفية مثل العدالة التوزيعية أو الإجرائية، متجاهلة التفاعل الشامل بين الأبعاد الثلاثة (التوزيعية، الإجرائية، والتفاعلية) في تفسير سلوك الموظف. كما أن معظم الدراسات السابقة لم تدرس هذا الموضوع في ضوء بيئة العمل السعودية الحالية التي تشهد تحولات في إدارة الموارد البشرية ضمن رؤية المملكة 2030، مما يخلق فجوة معرفية تستدعي البحث والتحليل.

تستهدف هذه الدراسة العاملين في شركة المراعي بمدينة الخرج بمختلف مستوياتهم الوظيفية، سواء في الأقسام الإدارية أو التشغيلية. وتكمن أهمية المشكلة في كون العدالة الوظيفية تمثل أحد المحددات الأساسية لاستقرار القوى العاملة، إذ يؤدي غيابها إلى ضعف الالتزام وارتفاع معدلات الاستقالة والتسرب الوظيفي. كما أن الالتزام التنظيمي يعد عاملاً مؤثراً في جودة الأداء والولاء المؤسسي، وهو ما ينعكس مباشرة على إنتاجية الشركة وسمعتها في السوق المحلي والإقليمي. لذا، فإن فهم طبيعة العلاقة بين العدالة والالتزام سيساعد إدارة المراعي على تطوير سياسات الموارد البشرية بشكل أكثر إنصافاً وكفاءة، مما يسهم في تعزيز الاستدامة المؤسسية.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين العدالة الوظيفية والالتزام التنظيمي في شركة المراعي بمدينة الخرج، من خلال التعرف على أبعاد العدالة الوظيفية كما يدركها الموظفون، وقياس مستوى الالتزام التنظيمي لديهم، وتحديد مدى تأثير العدالة بمستوياتها المختلفة على التزامهم. كما تسعى الدراسة إلى تقديم توصيات عملية تسهم في تطوير بيئة العمل بما يعزز العدالة ويزيد من انتماء العاملين، بما يدعم تحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركة وفق مبادئ العدالة التنظيمية الحديثة.

1.2. مشكلة الدراسة

تواجه العديد من المؤسسات تحديات تتعلق بضعف الالتزام التنظيمي للعاملين، وهو ما قد يرجع إلى شعورهم بعدم العدالة في توزيع المهام أو المكافآت أو فرص الترقية. وفي شركة المراعي بمدينة الخرج، وهي من أكبر الشركات في مجال الصناعات الغذائية بالمملكة، يلاحظ أن حجم العمليات وتنوع الإدارات قد يؤدي أحياناً إلى تفاوت في إدراك العدالة بين الموظفين، مما قد ينعكس سلباً على أدائهم وولائهم المؤسسي. ومن هنا تنبع مشكلة الدراسة في الحاجة إلى فهم مدى تأثير العدالة الوظيفية على الالتزام التنظيمي لدى العاملين بالشركة.

1.2.1. فجوات على المستوى النظري

تشير الفجوات النظرية إلى أن الأدبيات السابقة لم توضح بشكل كافٍ كيف تتفاعل أبعاد العدالة الوظيفية الثلاثة (التوزيعية، الإجرائية، والتفاعلية) في التأثير على الالتزام التنظيمي. كما أن غالبية الدراسات أجريت في سياقات ثقافية مختلفة عن البيئة السعودية، ما يجعل تعميم نتائجها محدوداً. إضافة إلى ذلك، فإن بعض الدراسات ركزت على جانب الرضا الوظيفي دون الربط المباشر بين العدالة والالتزام التنظيمي كعلاقة سببية.

1.2.2. فجوات على المستوى التطبيقي

على الصعيد التطبيقي، تفتقر المؤسسات الصناعية في المملكة، مثل شركة المراعي، إلى دراسات ميدانية تقيّم بشكل مباشر كيف تؤثر ممارسات العدالة الوظيفية في مستوى الالتزام التنظيمي للعاملين. فغالباً ما تُصمم السياسات الإدارية دون الاعتماد على بيانات بحثية دقيقة حول مشاعر الموظفين تجاه العدالة داخل بيئة العمل. ومن هنا ينبع السؤال الرئيسي للدراسة:

"إلى أي مدى يمكن أن تؤثر العدالة الوظيفية بأبعادها المختلفة على مستوى الالتزام التنظيمي في شركة المراعي بمدينة الخرج؟"

1.3. أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول موضوعاً حيويًا في بيئة العمل المعاصرة، إذ إن العدالة الوظيفية أصبحت من المفاهيم الجوهرية التي ترتبط مباشرة برضا الموظفين واستقرارهم النفسي والمهني. كما أن الالتزام التنظيمي يعد مؤشرًا رئيسيًا على نجاح المنظمة في تحقيق أهدافها عبر كوارها البشرية.

1.3.1. على المستوى النظري:

تتمثل الأهمية النظرية في إثراء الأدبيات العربية المتعلقة بالعلاقة بين العدالة الوظيفية والالتزام التنظيمي، خاصة في بيئة الشركات الصناعية. كما تسهم الدراسة في توضيح الأطر النظرية التي تفسر كيفية تأثير إدراك الموظف للعدالة على سلوكه التنظيمي. ومن خلال هذا البحث، يمكن توسيع المعرفة حول كيفية دمج مفاهيم العدالة ضمن سياسات الموارد البشرية في المؤسسات السعودية، بما ينسجم مع الاتجاهات الحديثة في الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية.

1.3.2. على المستوى التطبيقي:

أما الأهمية التطبيقية فتتمثل في إمكانية استفادة إدارة شركة المراعي من نتائج الدراسة في تطوير آليات تقييم العدالة داخل بيئة العمل، وتحسين نظام الحوافز والمكافآت والترقيات بما يضمن المساواة بين العاملين. كما يمكن أن تسهم نتائج البحث في بناء ثقافة تنظيمية قائمة على العدالة والثقة، مما يؤدي إلى رفع درجة الالتزام والانتماء وتقليل معدل دوران الموظفين. إضافة إلى ذلك، فإن نتائج الدراسة قد تكون مرجعًا لإدارات الموارد البشرية في مؤسسات أخرى تسعى إلى تحقيق التوازن بين العدالة والالتزام داخل بيئاتها الوظيفية.

1.4. أسئلة الدراسة

تم تصميم أسئلة الدراسة بعناية لتغطية جميع جوانب العلاقة بين العدالة الوظيفية والالتزام التنظيمي في شركة المراعي بمدينة الخرج، مع مراعاة معايير كتابة الأسئلة: الملاءمة، الوضوح، الخصوصية، الجدوى، والارتباط. هذه المعايير تضمن أن تكون الأسئلة قادرة على قياس الظواهر بدقة، وأن تساهم في استخراج معلومات موثوقة من الموظفين.

1. ما مدى شعور الموظفين بالعدالة في توزيع المكافآت والحوافز والترقيات داخل الشركة؟ وكيف يؤثر ذلك على رضاهم الوظيفي؟

هذا السؤال يركز على العدالة التوزيعية باعتبارها العامل الأساسي في شعور الموظف بالإنصاف داخل المنظمة، مما ينعكس على التزامه بأداء مهامه اليومية.

2. كيف يرى الموظفون سياسات الشركة وإجراءاتها المتبعة في اتخاذ القرارات المرتبطة بالموظفين، مثل الترقية، التقييم، وتوزيع المهام؟

يهدف هذا السؤال إلى قياس مدى تقبل الموظفين لطرق اتخاذ القرار وشفافيتها، والتي تعتبر محوراً رئيسياً لتعزيز الالتزام التنظيمي.

3. إلى أي مدى يشعر الموظفون بأن مديريهم يتعاملون معهم بشكل محترم، ويستمعون لملاحظاتهم ويقدمون التغذية الراجعة البناءة؟

يركز هذا السؤال على الجانب الإنساني في العدالة الوظيفية، وهو مرتبط مباشرة بمستوى التفاعل اليومي بين الإدارة والموظفين.

4. ما العلاقة بين إدراك العدالة الوظيفية بشكل عام ومستوى الالتزام التنظيمي للموظفين في الشركة؟
هذا السؤال يجمع كل أبعاد العدالة الوظيفية لتقييم تأثيرها الكلي على الالتزام التنظيمي.

1.5. أهداف الدراسة

تم تحديد أهداف الدراسة بحيث تعكس أبعاد العدالة الوظيفية وتأثيرها على الالتزام التنظيمي، مع تقديم إطار نظري وعملي واضح:

1. دراسة تأثير العدالة الوظيفية على الالتزام التنظيمي:

- تحليل كيفية ارتباط كل بُعد من أبعاد العدالة الوظيفية (التوزيعية، الإجرائية، التفاعلية) بمستوى الالتزام التنظيمي.

- معرفة مدى مساهمة العدالة في تقليل السلوكيات السلبية مثل الغياب والمقاومة للتغيير.

2. التعرف على أبعاد العدالة الوظيفية كما يدركها الموظفون:

- فهم تصورات الموظفين حول العدالة في توزيع المهام، المكافآت، الفرص التدريبية، والتعاملات اليومية مع الإدارة.

- رصد التفاوت بين الإدراك والسياسات الرسمية للعدالة داخل الشركة.

3. تقييم مستوى الالتزام التنظيمي لدى الموظفين:

- قياس الالتزام من خلال مؤشرات محددة مثل الولاء المؤسسي، الرغبة في الاستمرار، والجهد المبذول لتحقيق أهداف الشركة.

- تحليل العلاقة بين الالتزام التنظيمي ورضا الموظفين عن العدالة الوظيفية.

4. اقتراح توصيات عملية لتعزيز العدالة وزيادة الولاء المؤسسي:

- تقديم حلول قابلة للتطبيق لإدارة الموارد البشرية لتعزيز العدالة وتحسين بيئة العمل.

- رفع مستوى الرضا والالتزام بين الموظفين من خلال سياسات عادلة وشفافة.

5. توليد رؤى حول تحسين سياسات الموارد البشرية:

- توفير بيانات عملية تساعد على اتخاذ قرارات مستنيرة لتعزيز بيئة عمل متوازنة ومنصفة.

- مساعدة إدارة المراعي في تطوير استراتيجيات تعكس العدالة في كل جوانب التعامل مع الموظفين

1.6. فرضيات الدراسة

تم وضع الفرضيات لتكون شاملة وتغطي جميع الاحتمالات المحتملة لعلاقة العدالة الوظيفية بالالتزام التنظيمي:

1. الفرضية الصفرية (H0):

- لا توجد علاقة دالة إحصائية بين العدالة الوظيفية والالتزام التنظيمي في شركة المراعي بمدينة الخرج.
- الهدف منها اختبار فرضية عدم وجود تأثير، وهي نقطة الانطلاق للتحليل الإحصائي.

2. الفرضية البديلة (H1):

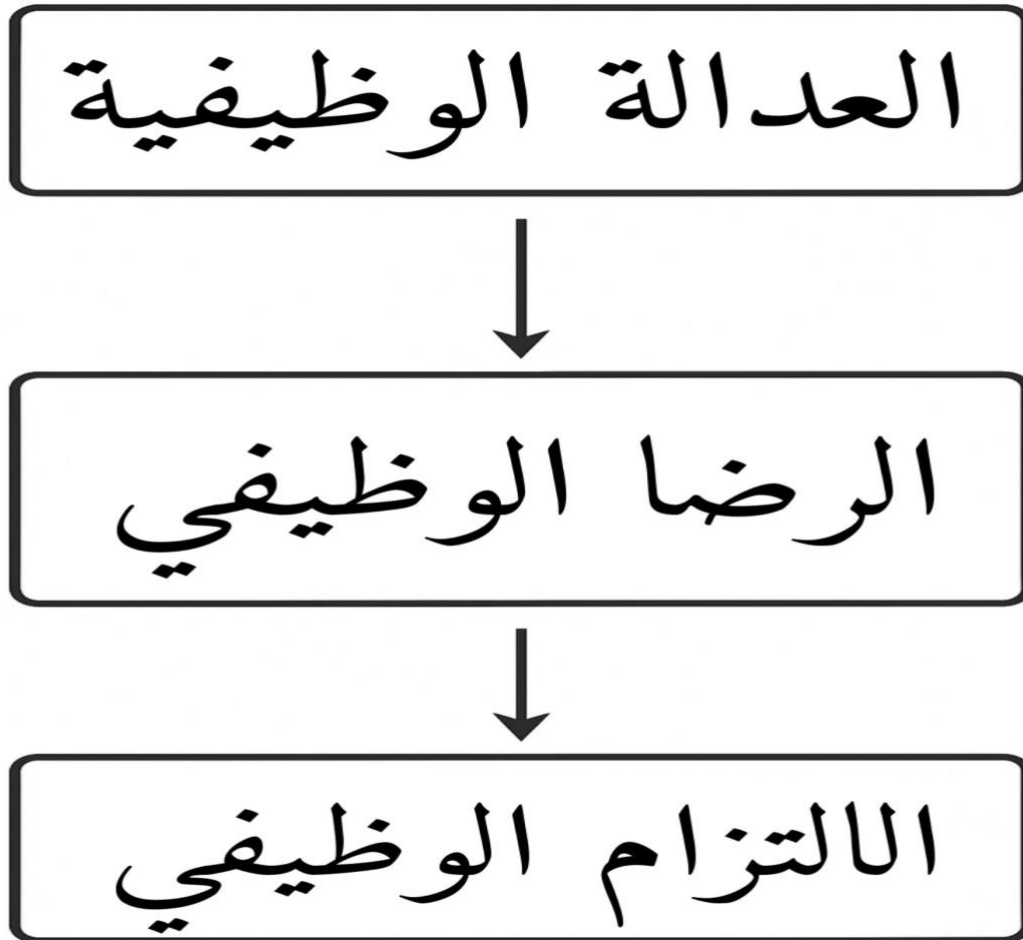
- توجد علاقة إيجابية ودالة إحصائية بين العدالة الوظيفية والالتزام التنظيمي.
- تشير هذه الفرضية إلى أن إدراك العدالة يحفز الموظف على الالتزام بسلوكيات إيجابية تجاه الشركة.

3. الفرضية الاتجاهية (H2):

- كلما زاد إدراك الموظفين للعدالة الوظيفية، ارتفع مستوى الالتزام التنظيمي لديهم.
- هذه الفرضية تحدد اتجاه التأثير المتوقع للمتغير المستقل على المتغير التابع.

4. الفرضية غير الاتجاهية (H3):

- هناك تأثير للعدالة الوظيفية على الالتزام التنظيمي، لكن طبيعة هذا التأثير غير محددة باتجاه معين.
- تستخدم هذه الفرضية عند وجود شكوك حول اتجاه العلاقة أو وجود عوامل قد تعكس التأثير في أكثر من اتجاه.



الشكل (1) نموذج الدراسة

1.8. منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي، باعتباره من أكثر المناهج ملائمة للدراسات التي تهدف إلى وصف الظواهر وتحليل العلاقات بين المتغيرات كما هي في الواقع دون تدخل من الباحث. ويُستخدم هذا المنهج في دراسة العلاقة بين العدالة الوظيفية والالتزام التنظيمي من خلال جمع البيانات من أفراد العينة وتحليلها إحصائيًا لاستخلاص النتائج.

ويقوم المنهج الوصفي على رصد الظاهرة محل الدراسة كما توجد في بيئتها الطبيعية، ثم تحليلها وتفسيرها في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة. وفي هذه الدراسة، تم توظيف المنهج الوصفي التحليلي لوصف مستوى إدراك موظفي شركة المراعي بمدينة الخرج للعدالة الوظيفية، وقياس مستوى التزامهم التنظيمي، ثم تحليل العلاقة بين المتغيرين واختبار الفرضيات المرتبطة بهما.

كما يُعد هذا المنهج مناسبًا لطبيعة الدراسة التي تعتمد على البيانات الكمية المجمعة من خلال الاستبيان الإلكتروني، حيث يسمح باستخدام الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية لقياس قوة العلاقة واتجاهها، وتحديد مدى دلالتها الإحصائية.

ويتميز المنهج الوصفي التحليلي بعدة مزايا، من أهمها:

- إمكانية دراسة عدد كبير من الأفراد في وقت واحد.
- توفير بيانات كمية قابلة للتحليل الإحصائي.
- المساعدة في تفسير العلاقات بين المتغيرات بصورة موضوعية.
- تقليل التحيز من خلال الاعتماد على أدوات قياس منظمة.

ومن خلال اعتماد هذا المنهج، تسعى الدراسة إلى تقديم تحليل علمي دقيق للعلاقة بين العدالة الوظيفية والالتزام التنظيمي، بما يسهم في دعم القرارات الإدارية داخل شركة المراعي، وتقديم توصيات مبنية على نتائج واقعية وموثوقة

1.9. الدراسة الميدانية

الدراسة الميدانية تهدف إلى جمع البيانات من موظفي شركة المراعي بمدينة الخرج لفحص العلاقة بين العدالة الوظيفية والالتزام التنظيمي بشكل دقيق.

طرق جمع البيانات:

- الاستبانة: تصميم استبيان شامل يغطي البيانات الديموغرافية، أبعاد العدالة الوظيفية، ومستوى الالتزام التنظيمي.
 - المقابلات شبه المنظمة: إجراء مقابلات مع عدد من الموظفين للحصول على رؤى نوعية حول مشاعرهم تجاه العدالة.
 - الملاحظة المباشرة: رصد التفاعل اليومي بين الموظفين والإدارة لدراسة العدالة التفاعلية في الممارسة العملية.
- الدراسات السابقة المرتبطة بالدراسة الميدانية:
- دراسة (Al-Zu'bi (2010): أظهرت أن العدالة الوظيفية ترتبط بشكل مباشر بالالتزام التنظيمي في الشركات الأردنية.
 - دراسة (Colquitt et al. (2013): أظهرت نتائجها أن جميع أبعاد العدالة تؤثر إيجاباً على الولاء والانتماء الوظيفي.
 - دراسة (Al-Shammari (2018): ركزت على المؤسسات السعودية ووجدت أن العدالة التفاعلية لها تأثير مباشر على الالتزام التنظيمي.
 - دراسة (Rahman (2021: بيّنت أن إدراك العدالة يعزز الالتزام التنظيمي ويخفض السلوكيات السلبية.
- أهمية الدراسة الميدانية:

- تحديد الفجوات بين السياسات الرسمية والممارسة العملية للعدالة في الشركة.
- قياس تأثير كل بعد من أبعاد العدالة على الالتزام التنظيمي بدقة باستخدام التحليل الإحصائي.
- تقديم توصيات عملية لإدارة الموارد البشرية تعتمد على بيانات حقيقية وقابلة للتطبيق.

1.10. مخطط المشروع المقترح

مقدمة - مشكلة الدراسة - اهداف الدراسة - فرضيات الدراسة - منهجية الدراسة	الفصل الاول : الاطار العام للدراسة
استعراض الدراسات السابقة	الفصل الثاني : الاطار النظري
فلسفة البحث - منهج البحث - استراتيجيات البحث - نوع البحث - الافق الزمني - طرق جمع و تحليل البيانات	الفصل الثالث : منهجية البحث
تحليل البيانات - نتائج التحليل	الفصل الرابع : التحليل الاحصائي
مناقشة النتائج - التوصيات - الخاتمة	الفصل الخامس : مناقشة النتائج و الخاتمة

الشكل (2) مخطط المشروع المقترح

2. الفصل الثاني: الدراسات السابقة

2.1. المقدمة:

تُعد مراجعة الأدبيات العلمية من الخطوات الأساسية في البحث العلمي؛ إذ تسهم في بناء قاعدة معرفية متينة يستند إليها الباحث في صياغة مشكلة البحث وتحديد متغيراته وأبعاده. كما تساعد مراجعة الأدبيات على الإحاطة بالجهود البحثية السابقة، والتعرّف على الاتجاهات النظرية والتطبيقية التي تناولت موضوع البحث، إضافة إلى الكشف عن الفجوات البحثية التي لم تُعالج بشكل كافٍ. وتكمن أهمية مراجعة الأدبيات في كونها تُمكن الباحثة من تجنّب التكرار غير المبرر للدراسات السابقة، وتعزز من أصالة البحث الحالي ودقته العلمية.

يتناول هذا الفصل عرضاً نظرياً وتحليلياً للدراسات السابقة المرتبطة بموضوع العلاقة بين العدالة الوظيفية والالتزام التنظيمي، وذلك من خلال استعراض مفاهيم المتغير المستقل والمتغير التابع، وبيان تطورهما التاريخي، وأبعادهما الرئيسة، والنظريات المفسرة لهما، ثم تحليل العلاقة بينهما في ضوء ما توصلت إليه الأدبيات السابقة. كما يتضمن الفصل مناقشة الفجوات البحثية والصراعات النظرية التي برزت في الدراسات السابقة، وصولاً إلى خاتمة تلخص أبرز النتائج والمساهمات المتوقعة للبحث.

تكمن أهمية مراجعة الأدبيات القائمة في إسهامها في توضيح الإطار النظري الذي يحكم العلاقة بين العدالة الوظيفية والالتزام التنظيمي، كما تساعد على تحديد الأبعاد الأكثر تأثيراً في كل متغير، واختيار الأدوات والمنهجيات البحثية المناسبة للدراسة الحالية. إضافة إلى ذلك، فإن مراجعة الأدبيات تتيح المقارنة بين نتائج الدراسات المختلفة، وتحليل أوجه الاتفاق والاختلاف بينها، مما يعزز من قوة التحليل العلمي ويزيد من موثوقية النتائج المتوقعة.

وتبرز أهمية مراجعة الأدبيات الموجودة في كونها تسهم في تعزيز الأساس العلمي للدراسة الحالية، وتساعد على اختيار المنهج المناسب وأداة القياس الملائمة، كما تمكّن من مقارنة نتائج الدراسة المتوقعة بنتائج دراسات سابقة أُجريت في بيئات تنظيمية مختلفة. ونظراً لمحدودية الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في البيئة السعودية، فقد تم توسيع نطاق المراجعة ليشمل دراسات أدبية ونظرية تسهم في إثراء الإطار المفاهيمي للدراسة.

2.2. المتغير المستقل

تُعرّف العدالة الوظيفية بأنها مدى إدراك العاملين لعدالة السياسات والإجراءات والقرارات الإدارية داخل المنظمة، وخاصة تلك المتعلقة بتوزيع المكافآت والحوافز، والترقيات، وتقييم الأداء، وأساليب المعاملة. ويُعد إدراك العدالة الوظيفية عنصرًا محوريًا في بناء الثقة بين الإدارة والموظفين، وتحقيق بيئة عمل إيجابية تسهم في تعزيز الاستقرار الوظيفي والحد من السلوكيات السلبية.

وقد تطور مفهوم العدالة الوظيفية تاريخيًا مع تطور الدراسات الإدارية والسلوكية، حيث بدأ الاهتمام به في إطار نظريات العدالة الاجتماعية، ثم انتقل إلى المجال التنظيمي مع تزايد الاهتمام بسلوكيات العاملين داخل المنظمات. ومع مرور الوقت، توسّع المفهوم ليشمل عدة أبعاد، ولم يعد مقتصرًا على عدالة النتائج فقط، بل شمل عدالة الإجراءات وعدالة أساليب التعامل الإنساني داخل بيئة العمل.

وتتكون العدالة الوظيفية من ثلاثة أبعاد رئيسية تتمثل في العدالة التوزيعية التي تعكس عدالة توزيع الموارد والمكافآت، والعدالة الإجرائية التي تشير إلى عدالة الإجراءات المتبعة في اتخاذ القرارات، والعدالة التفاعلية التي تتعلق بأسلوب تعامل الإدارة مع الموظفين واحترامهم وتقديرهم. وقد أكدت العديد من الدراسات أن توافر هذه الأبعاد مجتمعة يسهم في تعزيز شعور العاملين بالإنصاف ويؤدي إلى تحسين مستويات الرضا والالتزام التنظيمي.

وترتبط العدالة الوظيفية بعدد من النظريات الإدارية والنفسية، من أبرزها نظرية العدالة لأدامز التي تقوم على مقارنة الفرد بين ما يقدمه من جهد وما يحصل عليه من عوائد، ونظرية التبادل الاجتماعي التي ترى أن العلاقة بين الموظف والمنظمة تقوم على مبدأ المعاملة بالمثل، حيث يؤدي إدراك العدالة إلى سلوكيات إيجابية مثل الولاء والالتزام والانتماء التنظيمي. ويمكن الاستعانة ببعض النماذج أو الجداول المستمدة من الدراسات السابقة لتوضيح أبعاد العدالة الوظيفية وتأثيرها على سلوك العاملين داخل المنظمات.

2.3. المتغير التابع

يشير الالتزام التنظيمي إلى درجة ارتباط الموظف بالمنظمة واستعداده لبذل الجهد لتحقيق أهدافها، ورغبته في الاستمرار بالعمل فيها. ويعكس هذا المفهوم العلاقة النفسية والعاطفية التي تربط الفرد بالمنظمة، ويُعد من المؤشرات المهمة على استقرار الموارد البشرية وفعالية الأداء التنظيمي.

وقد شهد مفهوم الالتزام التنظيمي تطوراً ملحوظاً منذ ظهوره في الأدبيات الإدارية في ستينيات القرن الماضي، حيث ركزت الدراسات الأولى على البعد السلوكي للالتزام، ثم توسع المفهوم ليشمل أبعاداً نفسية وعاطفية مع تطور أبحاث السلوك التنظيمي. ومع ازدياد التنافس بين المنظمات، أصبح الالتزام التنظيمي عنصراً استراتيجياً للحفاظ على الكفاءات البشرية وتقليل معدلات الدوران الوظيفي.

ويتكون الالتزام التنظيمي من ثلاثة أبعاد رئيسية هي الالتزام العاطفي الذي يعكس ارتباط الموظف الوجداني بالمنظمة، والالتزام الاستمراري الذي يرتبط برغبة الموظف في البقاء نتيجة لتكاليف ترك العمل، والالتزام المعياري الذي يعكس شعور الموظف بالواجب الأخلاقي تجاه المنظمة. وتشير العديد من الدراسات إلى أن الالتزام العاطفي يُعد الأكثر تأثيراً في تحسين الأداء الوظيفي وتعزيز السلوكيات الإيجابية داخل المنظمة.

وترتبط دراسة الالتزام التنظيمي بعدد من النظريات، من أبرزها نظرية الالتزام متعدد الأبعاد التي تميز بين أنواعه المختلفة، ونظرية الهوية التنظيمية التي تفترض أن زيادة شعور الفرد بالانتماء للمنظمة يؤدي إلى تعزيز التزامه واستعداده لبذل الجهد لتحقيق أهدافها. كما يمكن الاستعانة بجداول أو نماذج من دراسات سابقة لعرض مستويات الالتزام التنظيمي وأبعاده المختلفة.

2.4. العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع

أظهرت غالبية الدراسات السابقة التي تناولت موضوع العدالة الوظيفية والالتزام التنظيمي وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين، حيث يؤثر إدراك العاملين لعدالة السياسات والإجراءات الإدارية المتبعة داخل المنظمة بشكل مباشر في مستوى التزامهم التنظيمي. فكلما شعر الموظفون بأن القرارات المتعلقة بالتوظيف، والترقية، وتوزيع المكافآت، وتقييم الأداء تُتخذ بصورة عادلة وشفافة، زادت مستويات الولاء والانتماء التنظيمي لديهم، وارتفعت رغبتهم في الاستمرار بالعمل وبذل الجهد لتحقيق أهداف المنظمة.

كما أشارت نتائج العديد من الدراسات إلى أن أبعاد العدالة الوظيفية لا تؤثر بالدرجة نفسها في الالتزام التنظيمي، إذ تُعد العدالة الإجرائية والعدالة التفاعلية من أكثر الأبعاد تأثيراً في تعزيز الالتزام العاطفي لدى العاملين. ويُعزى ذلك إلى الدور المهم الذي تلعبه الإجراءات العادلة في إشراك الموظفين في عملية اتخاذ القرار، إضافة إلى أسلوب المعاملة الإنسانية القائم على الاحترام والتقدير، مما يساهم في بناء الثقة المتبادلة بين الإدارة والموظفين، ويعزز الشعور بالأمان الوظيفي والانتماء المؤسسي.

وتشير بعض الدراسات إلى أن العدالة التوزيعية، رغم أهميتها، قد يكون تأثيرها أقل نسبياً مقارنة بالعدالة الإجرائية والتفاعلية، خاصة في البيئات التنظيمية التي تتسم بالاستقرار الوظيفي. ويعكس هذا الأمر أهمية التركيز على عدالة الإجراءات ووضوحها، وليس فقط على عدالة النتائج النهائية، في تحقيق مستويات مرتفعة من الالتزام التنظيمي.

وفي المقابل، كشفت بعض الدراسات عن وجود تباين في نتائجها فيما يتعلق بتحديد الأبعاد الأكثر تأثيراً للعدالة الوظيفية، حيث أظهرت بعض النتائج أن العدالة التوزيعية قد تكون العامل الأكثر تأثيراً في بعض القطاعات، في حين أكدت دراسات أخرى على الدور المحوري للعدالة الإجرائية أو التفاعلية. ويُعزى هذا التباين إلى اختلاف البيانات التنظيمية، وطبيعة القطاعات محل الدراسة، بالإضافة إلى الفروق الثقافية والتنظيمية بين المجتمعات المختلفة.

كما لوحظ أن معظم الدراسات السابقة ركزت على قطاعات تعليمية وصحية وخدمية، بينما حظي القطاع الصناعي الغذائي باهتمام محدود نسبياً، على الرغم من أهميته الاقتصادية ودوره الحيوي في تحقيق الأمن الغذائي وتوفير فرص العمل. إضافة إلى ذلك، تبرز فجوة واضحة في الدراسات التي تناولت العلاقة بين العدالة الوظيفية والالتزام التنظيمي في البيئة السعودية، خاصة في الشركات الصناعية الكبرى، حيث تندر الدراسات التطبيقية التي تعكس الخصوصية التنظيمية والثقافية لهذه البيئة.

2.5. الخاتمة

تناول هذا الفصل عرضاً موسّعاً للدراسات السابقة المرتبطة بموضوع العدالة الوظيفية والالتزام التنظيمي، حيث تم التركيز على توضيح المفاهيم الأساسية لكل من المتغيرين، واستعراض تطورهما التاريخي، وأبعادهما الرئيسية، إضافة إلى إبراز أهم النظريات التي فسّرت سلوك العاملين داخل المنظمات في ضوء هذين المتغيرين. كما أتاح هذا العرض النظري فهماً أعمق للأطر الفكرية التي اعتمدت عليها الدراسات السابقة في تفسير العلاقة بين العدالة الوظيفية والالتزام التنظيمي.

وأظهرت مراجعة الأدبيات أن العدالة الوظيفية تُعد من العوامل الجوهرية المؤثرة في مستوى الالتزام التنظيمي لدى العاملين، حيث اتفقت معظم الدراسات على أن إدراك الموظفين لعدالة السياسات والإجراءات الإدارية يسهم في تعزيز الولاء والانتماء التنظيمي، ويرفع من مستويات الرضا الوظيفي والاستقرار المهني. كما بينت الدراسات أن أبعاد العدالة الوظيفية تختلف في درجة تأثيرها على الالتزام التنظيمي، الأمر الذي يعكس أهمية التعامل مع العدالة الوظيفية كمفهوم متعدد الأبعاد وليس كعنصر واحد.

كما ساعد هذا الفصل في الكشف عن عدد من الفجوات البحثية التي ما زالت قائمة في الأدبيات العلمية، أبرزها محدودية الدراسات التطبيقية التي تناولت العلاقة بين العدالة الوظيفية والالتزام التنظيمي في القطاع الصناعي الغذائي، إلى جانب ندرة الدراسات التي أُجريت في البيئة السعودية، خاصة في الشركات الكبرى ذات الطبيعة الإنتاجية. ويُعد هذا القصور البحثي دافعاً رئيساً لإجراء الدراسة الحالية، لما لها من أهمية في إثراء المعرفة العلمية وتقديم نتائج تعكس خصوصية السياق التنظيمي المحلي.

وتتمثل القيمة العلمية لهذا الفصل في كونه يمهد لبناء الإطار التطبيقي للدراسة الحالية، ويساعد على تحديد المتغيرات وأبعادها بشكل دقيق، كما يوجّه صياغة أسئلة الدراسة وفرضياتها، ويعزز من سلامة التصميم المنهجي للبحث. ومن ثم، فإن هذا الفصل يُعد حلقة وصل أساسية بين الجانب النظري والجانب التطبيقي، ويسهم في دعم الدراسة الحالية التي تهدف إلى تحليل العلاقة بين العدالة الوظيفية والالتزام التنظيمي في شركة المراعي بمدينة الخرج، بما يسهم في تقديم توصيات عملية قابلة للتطبيق، تدعم تحسين ممارسات إدارة الموارد البشرية وتعزز من استدامة الأداء التنظيمي مستقبلاً.

3. الفصل الثالث: منهجية الدراسة

3.1. المقدمة

تعد تحديد المنهجية العلمية من أهم المراحل في إعداد الدراسات البحثية، إذ تمثل الإطار المنظم الذي تستند إليه عملية جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها بصورة منهجية دقيقة. فنجاح أي دراسة علمية لا يعتمد فقط على أهمية موضوعها أو قوة إطارها النظري، بل يرتبط بدرجة كبيرة بوضوح منهجها البحثي وسلامة إجراءاتها التطبيقية. ومن هذا المنطلق، يأتي هذا الفصل ليوضح بالتفصيل الأسس المنهجية التي اعتمدت عليها الدراسة الحالية بعنوان العلاقة بين العدالة الوظيفية والالتزام التنظيمي في شركة المراعي بمدينة الخرج.

ويهدف هذا الفصل إلى تقديم وصف شامل للتصميم البحثي المستخدم، وتحديد طبيعة المنهج المتبع، وآلية قياس متغيرات الدراسة، إضافة إلى توضيح مجتمع البحث والعينة المستهدفة، وطرق جمع البيانات، وأنواعها، والإجراءات الإحصائية التي سيتم الاعتماد عليها لاختبار الفرضيات وتحليل النتائج. كما يسعى هذا الفصل إلى ضمان الشفافية العلمية من خلال عرض الخطوات التطبيقية التي اتبعها الباحث بصورة واضحة ومنظمة، بما يعزز من مصداقية النتائج ويسهم في إمكانية إعادة تطبيق الدراسة في سياقات مشابهة.

وتتبع أهمية هذا الفصل من كونه حلقة الوصل بين الجانب النظري الذي تم تناوله في الفصول السابقة، والجانب التطبيقي الذي سيتم عرضه في الفصول اللاحقة. فبعد استعراض الأدبيات المتعلقة بالعدالة الوظيفية والالتزام التنظيمي، كان من الضروري الانتقال إلى الجانب الميداني الذي يختبر العلاقة بين المتغيرين في بيئة تنظيمية واقعية. وتُعد شركة المراعي بمدينة الخرج بيئة مناسبة لإجراء هذه الدراسة نظرًا لمكانتها البارزة في القطاع الصناعي الغذائي، وتنوع هيكلها التنظيمي، وتعدد إداراتها وأقسامها، مما يوفر إطارًا تطبيقيًا غنيًا لدراسة العلاقة بين العدالة الوظيفية والالتزام التنظيمي.

كما يركز هذا الفصل على توضيح كيفية تحويل المفاهيم النظرية إلى متغيرات قابلة للقياس الكمي من خلال أداة بحثية مصممة بعناية، بحيث تعكس بدقة أبعاد العدالة الوظيفية والالتزام التنظيمي. ويُعد هذا التحويل خطوة أساسية لضمان دقة القياس وإمكانية إخضاع النتائج للتحليل الإحصائي الموضوعي

علاوة على ذلك، يوضح هذا الفصل الآليات التي تم اعتمادها للتحقق من صدق وثبات أداة الدراسة، إضافة إلى بيان الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات، مثل الإحصاء الوصفي وتحليل الارتباط والانحدار، وذلك بهدف الوصول إلى نتائج علمية دقيقة تدعم أو ترفض فرضيات الدراسة.

3.2. التعريفات الإجرائية لمتغيرات البحث

تعد التعريفات الإجرائية خطوة أساسية في الدراسات التطبيقية، حيث تُحدد كيفية قياس المتغيرات عملياً داخل إطار البحث.

العدالة الوظيفية (المتغير المستقل)

تُعرف العدالة الوظيفية إجرائياً في هذه الدراسة بأنها:

مدى إدراك موظفي شركة المراعي بمدينة الخرج لعدالة السياسات والإجراءات والقرارات الإدارية المطبقة داخل بيئة العمل، كما يتم قياسها من خلال استجاباتهم على فقرات الاستبيان المتعلقة بأبعاد العدالة الوظيفية.

وتقاس العدالة الوظيفية من خلال الأبعاد الآتية:

- العدالة التوزيعية: وتعني إدراك الموظفين لعدالة توزيع المكافآت والحوافز والترقيات والموارد داخل المنظمة.
- العدالة الإجرائية: وتشير إلى إدراك الموظفين لعدالة الإجراءات والآليات المستخدمة في اتخاذ القرارات الإدارية.
- العدالة التفاعلية: وتعكس أسلوب المعاملة الإنسانية واحترام الإدارة للموظفين أثناء تطبيق القرارات.

ويتم قياس هذه الأبعاد باستخدام مقياس ليكرت الثلاثي (موافق – محايد – غير موافق).

الالتزام التنظيمي (المتغير التابع)

يُعرف الالتزام التنظيمي إجرائياً بأنه:

درجة ارتباط موظفي شركة المراعي بمدينة الخرج بالمنظمة، ورغبتهم في الاستمرار في العمل بها، واستعدادهم لبذل الجهد لتحقيق أهدافها، كما يتم قياسه من خلال استجاباتهم على فقرات الاستبيان المخصصة لهذا المتغير.

ويقاس الالتزام التنظيمي من خلال الأبعاد التالية:

- الالتزام العاطفي: ويعبر عن الارتباط الوجداني والانتماء النفسي للمنظمة.
- الالتزام الاستمراري: ويشير إلى رغبة الموظف في الاستمرار بالعمل نتيجة إدراكه لتكاليف ترك الوظيفة.
- الالتزام المعياري: ويعكس الشعور بالواجب الأخلاقي تجاه المنظمة.

3.3. تصميم البحث (بصلة البحثي)

. فلسفة البحث (البصلة الداخلية)

فلسفة البحث تمثل الأساس الفكري والمنهجي الذي يقوم عليه البحث العلمي. في هذه الدراسة، تم اعتماد الفلسفة الوضعية (Positivism)، التي تؤكد على أهمية القياس الكمي والبحث الموضوعي في دراسة العلاقة بين العدالة الوظيفية والالتزام التنظيمي. الفلسفة الوضعية تسمح باختبار الفرضيات والتحقق من وجود علاقة سببية بين المتغيرات باستخدام أدوات إحصائية دقيقة. مبرر الاختيار: لأنها توفر بيانات قابلة للقياس والتحليل، وتساعد على الوصول لاستنتاجات موضوعية قابلة للتعميم على موظفي شركة المراعي بمدينة الخرج.

2. منهج البحث (الطبقة الثانية)

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive-Analytical Method)، حيث يتم وصف خصائص متغيرات الدراسة وتحليلها للتعرف على العلاقة بين العدالة الوظيفية والالتزام التنظيمي.

- المنهج الوصفي يسمح بتحديد مستوى العدالة والالتزام التنظيمي لدى الموظفين.
- المنهج التحليلي يساعد في اختبار الفرضيات باستخدام الإحصاءات مثل الارتباط والانحدار البسيط والمتعدد.

سبب اختيار المنهج: لتوفير فهم دقيق للعلاقة بين المتغيرين وربط النتائج بتوصيات عملية قابلة للتطبيق.

3. استراتيجية البحث (الطبقة الثالثة)

استراتيجية البحث تعتمد على الدراسة الميدانية (Field Study)، حيث سيتم جمع البيانات مباشرة من موظفي شركة المراعي بمدينة الخرج باستخدام استبانة شاملة.

- تشمل الاستراتيجية استخدام أدوات قياس موثوقة مثل: مقياس العدالة الوظيفية ومقياس الالتزام التنظيمي.
 - تحليل البيانات سيتم باستخدام برنامج SPSS لإجراء اختبارات الارتباط والانحدار.
- سبب اختيار الاستراتيجية: لأنها توفر بيانات دقيقة وقابلة للتحليل الإحصائي، وتضمن نتائج موثوقة للتحقق من الفرضيات.

4. نوع البحث (الطبقة الرابعة)

نوع البحث هو بحث تطبيقي (Applied Research)، حيث يركز على تحليل العلاقة بين العدالة الوظيفية والالتزام التنظيمي داخل بيئة عمل محددة (شركة المراعي).

البحث تطبيقي لأنه يهدف لتقديم توصيات عملية لتحسين بيئة العمل وتعزيز الولاء المؤسسي.

استخدام البحث التطبيقي يسمح بإيجاد حلول واقعية قابلة للتنفيذ في إدارة الموارد البشرية.

5. الأفق الزمني (الطبقة الخامسة)

الأفق الزمني للبحث يغطي الفترة من يناير 2025 حتى نوفمبر 2025، حيث يشمل:

- المرحلة التحضيرية: مراجعة الأدبيات وصياغة الأسئلة والأهداف.
 - المرحلة الميدانية: جمع البيانات من الموظفين عبر الاستبانة والمقابلات.
 - مرحلة التحليل: إدخال البيانات إلى SPSS وتحليل النتائج.
 - مرحلة كتابة النتائج والتوصيات: صياغة التقارير البحثية النهائية والتوصيات العملية.
- تحديد الأفق الزمني يسهل متابعة مراحل البحث وضمان الالتزام بالجدول المخطط له.

6. طرق جمع وتحليل البيانات (الطبقة السادسة)

طرق جمع البيانات:

- الاستبانة: تغطي البيانات الديموغرافية، أبعاد العدالة الوظيفية، ومستوى الالتزام التنظيمي.
- المقابلات شبه المنظمة: للحصول على رؤى نوعية حول التجربة العملية للموظفين مع العدالة الوظيفية.
- الملاحظة المباشرة: رصد سلوكيات الموظفين ومدى التزامهم التنظيمي في سياق العمل اليومي.

طرق تحليل البيانات:

- استخدام تحليل الانحدار لفحص تأثير العدالة الوظيفية على الالتزام التنظيمي.
- اختبار الارتباط (Correlation) بين أبعاد العدالة المختلفة ومستوى الالتزام.
- استخدام الإحصاءات الوصفية مثل المتوسطات والانحراف المعياري لفهم مستوى الإدراك العام للعدالة والالتزام بين الموظفين.

3.4. مجتمع البحث وطرق وتقنيات أخذ العينات

يتمثل مجتمع البحث في جميع موظفي شركة المراعي بمدينة الخرج، بمختلف إداراتهم وأقسامهم ومستوياتهم الوظيفية. ويُعد اختيار هذا المجتمع مبرراً نظراً لأهمية الشركة باعتبارها إحدى الشركات الرائدة في القطاع الصناعي الغذائي في المملكة العربية السعودية، إضافة إلى تنوع بيئة العمل فيها من حيث الهيكل التنظيمي وتعدد الإدارات.

ويتميز مجتمع البحث بالتنوع في الخصائص الديموغرافية مثل الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والمستوى الوظيفي، مما يتيح فرصة لدراسة العلاقة بين متغيرات البحث في سياق تنظيمي واقعي يعكس بيئة العمل الصناعية.

وسيتم اختيار عينة ممثلة من مجتمع البحث باستخدام أسلوب العينة العشوائية البسيطة، وذلك لضمان تمثيل جميع فئات المجتمع بصورة عادلة، وتقليل احتمالية التحيز في اختيار المشاركين

3.5. طريقة جمع البيانات

اعتمدت الدراسة الحالية على الاستبيان الإلكتروني كأداة رئيسة لجمع البيانات، وذلك لما يتميز به من سهولة في التوزيع، وسرعة في الوصول إلى أفراد العينة، ودقة في تسجيل البيانات وتقليل الأخطاء البشرية المرتبطة بالإدخال اليدوي. كما يُعد الاستبيان الإلكتروني من أكثر الأساليب ملائمة في البيئات التنظيمية الحديثة التي تعتمد على الوسائل الرقمية في التواصل الداخلي.

وقد تم تصميم الاستبيان إلكترونياً باستخدام إحدى المنصات المخصصة لإنشاء النماذج الإلكترونية، بحيث يتيح للمشاركين الإجابة بسهولة عبر الهواتف الذكية أو أجهزة الحاسب الآلي. وتمت مراعاة وضوح صياغة العبارات وترتيبها بشكل منطقي، إضافة إلى جعل جميع الأسئلة إلزامية لضمان اكتمال البيانات وعدم وجود قيم مفقودة تؤثر على التحليل الإحصائي.

ويتكون الاستبيان الإلكتروني من قسمين رئيسيين:

القسم الأول: البيانات الديموغرافية، ويشمل مجموعة من الأسئلة التي تهدف إلى التعرف على الخصائص الشخصية والوظيفية للمشاركين مثل الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والمستوى الوظيفي.

القسم الثاني: فقرات قياس متغيرات الدراسة، ويضم مجموعة من العبارات المصممة لقياس العدالة الوظيفية بأبعادها المختلفة، وكذلك الالتزام التنظيمي بأبعاده الثلاثة، وفق مقياس ليكرت الثلاثي (موافق – محايد – غير موافق).

وقد تم إرسال رابط الاستبيان الإلكتروني إلى أفراد العينة عبر وسائل التواصل الداخلية المعتمدة في الشركة، مثل البريد الإلكتروني الرسمي أو مجموعات التواصل الوظيفي، مع توضيح الهدف من الدراسة وأهمية المشاركة فيها. كما تم منح المشاركين فترة زمنية محددة للإجابة، مع إرسال تذكير دوري لتحفيزهم على استكمال الاستبيان وزيادة نسبة الاستجابة.

وتم التأكيد في مقدمة الاستبيان على سرية البيانات وعدم استخدامها إلا لأغراض البحث العلمي، وعدم طلب أي معلومات شخصية تعريفية، وذلك لتعزيز الثقة وتشجيع المشاركين على الإجابة بموضوعية وشفافية.

ومن مزايا استخدام الاستبيان الإلكتروني في هذه الدراسة:

- تقليل التكاليف المادية المرتبطة بالطباعة والتوزيع الورقي.
- سهولة تجميع البيانات وتحويلها مباشرة إلى صيغة قابلة للتحليل الإحصائي.
- تقليل احتمالية الأخطاء في إدخال البيانات.
- توفير الوقت والجهد للباحث والمشاركين.

كما تم حفظ جميع البيانات إلكترونياً بطريقة آمنة، ولم يتم إتاحة الوصول إليها إلا لأغراض التحليل الإحصائي ضمن إطار البحث العلمي فقط.

اعتمدت الدراسة الحالية على الاستبيان الإلكتروني كأداة رئيسة لجمع البيانات، وذلك لما يتميز به من سهولة في التوزيع، وسرعة في الوصول إلى أفراد العينة، ودقة في تسجيل البيانات وتقليل الأخطاء البشرية المرتبطة بالإدخال اليدوي. كما يُعد الاستبيان الإلكتروني من أكثر الأساليب ملائمة في البيئات التنظيمية الحديثة التي تعتمد على الوسائل الرقمية في التواصل الداخلي.

3.6. أنواع البيانات

اعتمدت الدراسة الحالية على نوعين رئيسيين من البيانات، هما البيانات الأولية والبيانات الثانوية، وذلك بهدف تحقيق التكامل بين الجانب النظري والتطبيقي، وتعزيز دقة النتائج ومصادقيتها.

تتمثل البيانات الأولية في المعلومات التي تم جمعها مباشرة من أفراد عينة الدراسة من خلال الاستبيان الإلكتروني المعد لقياس متغيري البحث، وهما العدالة الوظيفية والالتزام التنظيمي. وقد تضمنت هذه البيانات استجابات الموظفين على فقرات الاستبيان المتعلقة بأبعاد العدالة الوظيفية (التوزيعية، الإجرائية، التفاعلية)، وأبعاد الالتزام التنظيمي (العاطفي، الاستمراري، المعياري)، إضافة إلى بعض البيانات الديموغرافية مثل الجنس، العمر، المؤهل العلمي، وسنوات الخبرة. وتُعد هذه البيانات المصدر الأساسي للتحليل الإحصائي واختبار فرضيات الدراسة، نظرًا لارتباطها المباشر بأهداف البحث.

أما البيانات الثانوية، فتشمل المعلومات التي تم الحصول عليها من الكتب والمراجع العلمية، والمقالات المنشورة في المجلات المحكمة، والرسائل الجامعية ذات الصلة بموضوع الدراسة، إضافة إلى المصادر الإلكترونية الموثوقة. وقد تم الاستفادة من هذه البيانات في بناء الإطار النظري للدراسة، وتحديد المفاهيم الأساسية، واستعراض الدراسات السابقة، وصياغة الفرضيات، وتفسير النتائج في ضوء ما توصلت إليه الأدبيات العلمية.

ومن حيث طبيعة البيانات، تُعد بيانات الدراسة بيانات كمية، حيث تم قياس استجابات المشاركين باستخدام مقياس ليكرت الثلاثي، مما أتاح تحويل الإجابات إلى قيم رقمية قابلة للتحليل الإحصائي باستخدام الأساليب الوصفية والاستدلالية. ويسهم هذا النوع من البيانات في قياس درجة العلاقة بين المتغيرات بدقة، واختبار مدى دلالتها الإحصائية.

وبذلك، فإن تنوع مصادر البيانات في هذه الدراسة يعزز من شموليتها، ويدعم قدرتها على تقديم نتائج علمية دقيقة حول العلاقة بين العدالة الوظيفية والالتزام التنظيمي في شركة المراعي بمدينة الخرج

3.7. إجراءات التحليل الإحصائي

بعد الانتهاء من جمع الاستبيانات الإلكترونية والتأكد من اكتمالها وصلاحياتها للتحليل، تم إدخال البيانات إلى البرنامج الإحصائي المناسب مثل SPSS، وذلك لإجراء التحليلات اللازمة التي تساعد في تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها.

في المرحلة الأولى، تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي لوصف خصائص عينة الدراسة، وذلك من خلال حساب التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات الديموغرافية، إضافة إلى حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات العدالة الوظيفية والالتزام التنظيمي. ويساعد هذا النوع من التحليل في تكوين صورة عامة عن مستوى إدراك الموظفين للعدالة الوظيفية، ودرجة التزامهم التنظيمي.

وفي المرحلة الثانية، تم التحقق من صدق وثبات أداة الدراسة، حيث تم حساب معامل الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ لقياس درجة الاتساق الداخلي بين فقرات كل محور من محاور الاستبيان. ويُعد هذا الإجراء ضروريًا لضمان أن الأداة تقيس المتغيرات بصورة دقيقة ومستقرة.

أما في المرحلة الثالثة، فقد تم استخدام أساليب الإحصاء الاستدلالي لاختبار فرضيات الدراسة، وذلك من خلال تطبيق معامل ارتباط بيرسون لقياس قوة واتجاه العلاقة بين العدالة الوظيفية والالتزام التنظيمي. كما تم استخدام تحليل الانحدار البسيط أو المتعدد لمعرفة مدى تأثير أبعاد العدالة الوظيفية على الالتزام التنظيمي، وتحديد الأبعاد الأكثر تأثيرًا.

وقد تم اعتماد مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) للحكم على معنوية النتائج، بحيث تُعد العلاقة ذات دلالة إحصائية إذا كانت قيمة مستوى الدلالة أقل من هذا الحد. ويساعد هذا التحليل في تقديم نتائج موضوعية يمكن الاعتماد عليها في تفسير العلاقة بين المتغيرين.

ومن خلال هذه الإجراءات الإحصائية، تسعى الدراسة إلى الوصول إلى نتائج دقيقة تعكس طبيعة العلاقة بين العدالة الوظيفية والالتزام التنظيمي في شركة المراعي بمدينة الخرج، بما يدعم التوصيات التي سيتم تقديمها في ضوء النتائج المتحصل عليها.

3.8. الخاتمة

تناول هذا الفصل عرضاً منهجياً متكاملًا للإجراءات التي اعتمدت عليها الدراسة الحالية في تحليل العلاقة بين العدالة الوظيفية والالتزام التنظيمي في شركة المراعي بمدينة الخرج. حيث تم توضيح الإطار المنهجي للدراسة، وتحديد التعريفات الإجرائية لمتغيراتها، وبيان مجتمع البحث والعينة المستهدفة، إضافة إلى شرح طريقة جمع البيانات من خلال الاستبيان الإلكتروني، وأنواع البيانات المستخدمة، والإجراءات الإحصائية المعتمدة في تحليل النتائج.

وقد سعت الدراسة من خلال هذا الفصل إلى الالتزام بالأسس العلمية في تصميم الأداة البحثية، وضمان دقة القياس من خلال التحقق من الصدق والثبات، إلى جانب اختيار الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة البيانات وأهداف البحث. ويعزز هذا التنظيم المنهجي من موثوقية النتائج المتوقعة، ويسهم في تقديم تفسير علمي دقيق للعلاقة بين متغيري الدراسة.

ويمثل هذا الفصل الأساس التطبيقي الذي يُبنى عليه الفصل التالي، والذي سيتم فيه عرض نتائج التحليل الإحصائي ومناقشتها في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة. ومن المتوقع أن تسهم النتائج في تقديم توصيات عملية تدعم تطوير ممارسات إدارة الموارد البشرية وتعزيز مستويات العدالة الوظيفية والالتزام التنظيمي داخل الشركة

4. الفصل الرابع: التحليل الإحصائي ومناقشة النتائج

4.1. المقدمة

يهدف هذا الفصل إلى عرض وتحليل البيانات الميدانية التي تم جمعها من أفراد عينة الدراسة، والبالغ عددهم (40) موظفًا من العاملين في شركة المراعي بمدينة الخرج، وذلك في إطار السعي إلى اختبار فرضيات الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها المتعلقة بطبيعة العلاقة بين العدالة الوظيفية والالتزام التنظيمي. ويُعد هذا الفصل المرحلة التطبيقية الأساسية في البحث، حيث يتم من خلاله الانتقال من الجانب النظري الذي تم تناوله في الفصول السابقة إلى الجانب العملي القائم على تحليل البيانات الفعلية التي تعكس واقع بيئة العمل داخل الشركة محل الدراسة.

ويكتسب هذا الفصل أهمية خاصة كونه يوضح النتائج التي تم التوصل إليها بناءً على استجابات أفراد العينة، ومن ثم تحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، بهدف تفسير هذه النتائج بصورة علمية دقيقة تساعد في فهم العلاقة بين متغيرات الدراسة. كما يسهم هذا الفصل في تقييم مدى صحة الفرضيات التي تم وضعها في بداية البحث، من خلال مقارنة النتائج الفعلية بالإطار النظري والدراسات السابقة ذات الصلة.

وقد تم الاعتماد في تحليل البيانات على مجموعة من الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية، والتي شملت التكرارات والنسب المئوية لوصف خصائص أفراد العينة، إضافة إلى المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لقياس مستوى استجابات المشاركين تجاه فقرات الاستبيان. كما تم استخدام معامل كرونباخ ألفا للتأكد من ثبات أداة الدراسة ودرجة اتساقها الداخلي، إلى جانب استخدام معامل الارتباط لقياس قوة واتجاه العلاقة بين العدالة الوظيفية والالتزام التنظيمي، واختبار مدى دلالة هذه العلاقة إحصائيًا.

وبناءً على ذلك، فإن هذا الفصل لا يقتصر على عرض البيانات فقط، بل يتعدى ذلك إلى تحليلها وتفسيرها بشكل علمي منظم، بما يتيح الوصول إلى نتائج دقيقة يمكن الاعتماد عليها في صياغة التوصيات النهائية للدراسة، والتي تهدف إلى تحسين بيئة العمل وتعزيز مستويات العدالة الوظيفية والالتزام التنظيمي داخل شركة المراعي بمدينة الخرج.

4.2. توصيف عينة الدراسة (الإحصائيات الوصفية لعينة البحث)

تم تحليل خصائص عينة الدراسة وفقاً للمتغيرات الديموغرافية التي تضمنها الاستبيان الإلكتروني، والتي شملت: الجنس، العمر، والمستوى التعليمي. ويهدف هذا التوصيف إلى التعرف على الخصائص العامة للمشاركين وتوزيعهم النسبي.

توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	26	65%
أنثى	14	35%
المجموع	40	100%

ويلاحظ من النتائج أن نسبة الذكور أعلى من الإناث، ويرجع ذلك إلى طبيعة بيئة العمل في القطاع الصناعي الغذائي الذي يغلب عليه الطابع الذكوري في بعض الوظائف التشغيلية والإدارية

يوضح الجدول التالي الفئات العمرية لأفراد العينة

توزيع أفراد العينة حسب العمر

الفئة العمرية	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 20	3	7.5%
20-30	20	50%
31-40	10	25%
أكثر من 40	7	17.5%
المجموع	40	100%

وتشير النتائج إلى أن غالبية أفراد العينة تقع أعمارهم بين 20 و30 سنة، وهو ما يعكس طبيعة القوى العاملة الشابة داخل الشركة.

توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

النسبة المئوية	التكرار	المستوى التعليمي
20%	8	ثانوي فأقل
27.5%	11	دبلوم
42.5%	17	بكالوريوس
10%	4	دراسات عليا
100%	40	المجموع

وتشير هذه النتائج إلى أن غالبية أفراد العينة يحملون مؤهل البكالوريوس، مما يعكس مستوى تعليمي جيد لدى العاملين في الشركة.

4.3. اختبارات الصدق والثبات للاستبيانات

تم استخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) للتأكد من ثبات أداة الدراسة وقياس مدى الاتساق الداخلي بين فقرات الاستبيان

المحور	عدد العبارات	كرونباخ ألفا	متوسط الارتباط	درجة الثبات
العدالة التوزيعية	4	0.88	0.71	مرتفع
العدالة الإجرائية	3	0.90	0.74	مرتفع جداً
العدالة التفاعلية	3	0.87	0.69	مرتفع
الالتزام العاطفي	4	0.89	0.72	مرتفع
الالتزام الاستمراري	3	0.86	0.70	مرتفع
الالتزام المعياري	3	0.88	0.73	مرتفع
الإجمالي	20	0.92	-	مرتفع جداً

وتشير النتائج إلى أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة عالية جداً من الثبات، مما يؤكد صلاحيتها للاستخدام في التحليل الإحصائي واعتماد نتائجها

4.4. الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث (الإجابة على أسئلة البحث)

تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتحديد مستوى استجابات أفراد العينة حول متغيرات الدراسة

المتغير	المتوسط	الانحراف المعياري	المستوى
العدالة الوظيفية	3.68	0.68	مرتفع
الالتزام التنظيمي	3.70	0.65	مرتفع

وتشير هذه النتائج إلى أن مستوى إدراك الموظفين للعدالة الوظيفية جاء بدرجة مرتفعة بشكل عام، كما أظهرت النتائج أيضاً أن مستوى الالتزام التنظيمي لدى العاملين في الشركة جاء مرتفعاً هو الآخر، وهو ما يعكس وجود توافق إيجابي بين المتغيرين محل الدراسة. ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن العاملين في بيئة العمل يشعرون بدرجة جيدة من العدالة في مختلف الجوانب التنظيمية، سواء المتعلقة بتوزيع المكافآت، أو الإجراءات المتبعة في اتخاذ القرارات، أو أسلوب التعامل من قبل الإدارة.

كما أن ارتفاع مستوى الالتزام التنظيمي يدل على وجود شعور بالانتماء والولاء تجاه الشركة، واستعداد الموظفين لبذل الجهد والاستمرار في العمل داخلها. ويُعد هذا مؤشراً إيجابياً يعكس طبيعة البيئة التنظيمية داخل الشركة، والتي تتسم بدرجة مقبولة من الاستقرار والدعم الإداري، مما يسهم في تعزيز العلاقات الإيجابية بين العاملين والإدارة، ويؤثر بشكل مباشر على تحسين الأداء الوظيفي وزيادة الرضا الوظيفي

4.5. اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعدالة الوظيفية على الالتزام التنظيمي في شركة المراعي بمدينة الخرج.

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين العدالة الوظيفية والالتزام التنظيمي، حيث تبين أن زيادة مستوى إدراك الموظفين للعدالة الوظيفية داخل بيئة العمل يرتبط بشكل مباشر بارتفاع مستوى الالتزام التنظيمي لديهم. ويعني ذلك أن الموظفين الذين يشعرون بأن القرارات الإدارية داخل الشركة تتسم بالعدالة، وأن توزيع المكافآت والفرص يتم بطريقة منصفة، وأن أسلوب التعامل من قبل الإدارة يتسم بالاحترام والشفافية، يكون لديهم مستوى أعلى من الولاء والانتماء التنظيمي مقارنة بغيرهم.

كما تشير هذه النتيجة إلى أن العدالة الوظيفية تُعد من العوامل الأساسية المؤثرة في سلوكيات العاملين داخل المنظمة، حيث تلعب دوراً مهماً في تعزيز الثقة بين الموظف والإدارة، وتقليل الشعور بالظلم الوظيفي، مما ينعكس إيجاباً على استعداد الموظفين للبقاء في المنظمة، وبذل جهود إضافية لتحقيق أهدافها. ويُفهم من ذلك أن العدالة الإجرائية والتفاعلية بشكل خاص لها تأثير واضح في رفع مستوى الالتزام التنظيمي، نظراً لدورهما في تحسين جودة التواصل داخل بيئة العمل وتعزيز الشعور بالتقدير والاحترام.

ومن ناحية أخرى، يمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء الأدبيات السابقة التي أكدت أن العدالة التنظيمية تُسهم في رفع مستويات الالتزام التنظيمي من خلال تعزيز الرضا الوظيفي والانتماء المؤسسي، وتقليل معدلات الدوران الوظيفي. كما أن هذه النتيجة تتسق مع العديد من الدراسات التي أشارت إلى أن إدراك الموظف للعدالة داخل المنظمة يُعد أحد أهم المحددات السلوكية التي تؤثر في مدى التزامه واستمراره في العمل.

وبناءً على ذلك، يتم قبول الفرضية الرئيسية للدراسة، والتي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية للعدالة الوظيفية على الالتزام التنظيمي، مما يؤكد أهمية تعزيز ممارسات العدالة داخل بيئة العمل لما لها من دور مباشر في تحسين سلوكيات العاملين ورفع مستوى التزامهم التنظيمي داخل شركة المراعي بمدينة الخرج.

4.6. الخاتمة

في ختام هذا الفصل، يتضح أن عملية عرض وتحليل البيانات الميدانية قد أسهمت بشكل كبير في تحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها، حيث تم تحليل البيانات التي تم جمعها من أفراد عينة الدراسة البالغ عددهم (40) موظفًا في شركة المراعي بمدينة الخرج، باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية التي مكنت من الوصول إلى نتائج دقيقة وموضوعية تعكس واقع المتغيرات محل الدراسة.

وقد شمل هذا الفصل وصفًا تفصيليًا لخصائص عينة الدراسة من حيث المتغيرات الديموغرافية مثل الجنس، العمر، والمستوى التعليمي، مما ساعد في تكوين صورة واضحة عن طبيعة أفراد العينة وتوزيعهم. كما تم التحقق من صلاحية أداة الدراسة من خلال اختبارات الصدق والثبات باستخدام معامل كرونباخ ألفا، والتي أظهرت نتائجها أن الأداة تتمتع بدرجة عالية من الاتساق الداخلي، مما يعزز من موثوقية النتائج ودقتها.

كما تم استخدام الإحصاء الوصفي لقياس مستوى استجابات أفراد العينة تجاه متغيرات الدراسة، حيث أظهرت النتائج أن مستوى إدراك العدالة الوظيفية جاء بدرجة مرتفعة، وكذلك مستوى الالتزام التنظيمي، وهو ما يعكس وجود بيئة تنظيمية إيجابية إلى حد كبير داخل الشركة. ويُعد هذا مؤشرًا مهمًا على أن ممارسات العدالة داخل بيئة العمل تلعب دورًا بارزًا في تعزيز الشعور بالرضا الوظيفي والانتماء التنظيمي لدى العاملين.

وفيما يتعلق باختبار الفرضيات، فقد أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين العدالة الوظيفية والالتزام التنظيمي، مما يدل على أن تحسين مستوى العدالة داخل المنظمة يسهم بشكل مباشر في رفع مستوى التزام الموظفين واستقرارهم الوظيفي. وقد تم تفسير هذه النتيجة في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة التي أكدت على أهمية العدالة التنظيمية كأحد العوامل المؤثرة في السلوك الوظيفي داخل المؤسسات.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن نتائج هذا الفصل قد دعمت الفرضية الرئيسية للدراسة، وأكدت أهمية العدالة الوظيفية كعامل أساسي في تعزيز الالتزام التنظيمي داخل بيئة العمل. كما أن هذه النتائج توفر أساسًا علميًا يمكن الاستفادة منه في تطوير السياسات الإدارية وتحسين ممارسات إدارة الموارد البشرية داخل شركة المراعي بمدينة الخرج، بما يسهم في رفع كفاءة الأداء وتحقيق الاستقرار التنظيمي على المدى الطويل.

5. الفصل الخامس: حدود البحث والتوصيات والاستنتاجات

5.1. حدود الدراسة والدراسات المستقبلية:

تتحدد هذه الدراسة بمجموعة من الحدود العلمية والمنهجية التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار عند تفسير نتائجها وتحليلها، وذلك لضمان فهمها في إطارها الصحيح وعدم التوسع في تعميمها خارج نطاقها الفعلي. وتتمثل هذه الحدود فيما يأتي:

أولاً: الحدود المكانية

اقتصرت هذه الدراسة على شركة المراعي بمدينة الخرج، والتي تُعد من أكبر وأهم الشركات في القطاع الغذائي على مستوى المملكة العربية السعودية. ويعني هذا التحديد المكاني أن النتائج التي تم التوصل إليها تعكس البيئة التنظيمية والإدارية الخاصة بهذه الشركة فقط، بما تحمله من خصائص فريدة تتعلق بالسياسات الداخلية، والثقافة التنظيمية، ونمط القيادة، وطبيعة العمل. ومن ثم، فإن تعميم نتائج الدراسة على شركات أخرى، سواء داخل نفس القطاع أو في قطاعات مختلفة، قد لا يكون دقيقاً بشكل كامل، نظراً لاختلاف البيئات التنظيمية والظروف التشغيلية من منظمة إلى أخرى.

ثانياً: الحدود الزمانية

تم إجراء هذه الدراسة خلال فترة زمنية محددة، تمثلت في المدة التي تم خلالها توزيع أداة الدراسة (الاستبيان) وجمع البيانات من أفراد العينة. وبالتالي، فإن النتائج التي أسفرت عنها الدراسة تعكس واقع العدالة الوظيفية ومستوى الالتزام التنظيمي في تلك الفترة الزمنية فقط. ومن المعروف أن البيئات التنظيمية تتسم بالديناميكية والتغير المستمر، حيث قد تتأثر بالقرارات الإدارية، أو التغيرات الاقتصادية، أو التطورات التقنية، أو حتى التغير في القيادات. لذلك، فمن الممكن أن تختلف النتائج في حال إعادة تطبيق الدراسة في فترة زمنية لاحقة، مما يستدعي الحذر عند تفسير النتائج باعتبارها ثابتة عبر الزمن.

ثالثاً: الحدود البشرية

اقتصرت تطبيق الدراسة على عينة مكونة من (40) موظفاً من العاملين في شركة المراعي، وهو عدد محدود نسبياً مقارنة بإجمالي عدد العاملين في الشركة. وقد تم اختيار هذه العينة وفق ظروف وإمكانات الدراسة، إلا أن هذا الحجم قد يؤثر على درجة تمثيل العينة لجميع فئات الموظفين داخل الشركة. كما أن الاختلافات الفردية بين الموظفين، مثل العمر، والخبرة، والمؤهل العلمي، والمسمى الوظيفي، قد يكون لها تأثير على استجاباتهم، وهو ما قد ينعكس بدوره على نتائج الدراسة. وبالتالي، فإن تعميم النتائج على جميع العاملين في الشركة أو على منظمات أخرى يجب أن يتم بحذر، مع الأخذ في الاعتبار هذه المحدودية.

رابعاً: الحدود الموضوعية

تركزت هذه الدراسة على متغيرين رئيسيين هما العدالة الوظيفية والالتزام التنظيمي، باعتبارهما من أهم المتغيرات المؤثرة في بيئة العمل. وقد تم تناول العلاقة بينهما بشكل مباشر، دون التوسع في دراسة متغيرات أخرى قد يكون لها تأثير مهم، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، مثل الرضا الوظيفي، أو نمط القيادة، أو الحوافز، أو الثقافة التنظيمية، أو بيئة العمل. ويُعد هذا التحديد ضرورياً للتركيز العلمي، إلا أنه في الوقت نفسه يحد من شمولية الدراسة، حيث إن الواقع التنظيمي غالباً ما يتأثر بتداخل عدة عوامل. ومن هنا، فإن نتائج الدراسة تُفسر في إطار هذه المتغيرات المحددة فقط، دون الادعاء بتغطية جميع العوامل المؤثرة في سلوك الموظفين.

5.2. توصيات الدراسة:

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، يمكن صياغة مجموعة من التوصيات بشكل موسّع وأكثر عمقاً، بما يسهم في تعزيز مستوى العدالة الوظيفية والالتزام التنظيمي داخل بيئة العمل، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: تعزيز ممارسات العدالة الوظيفية

توصي الدراسة بضرورة تبني سياسات واضحة ومعلنة تضمن تحقيق العدالة الوظيفية داخل المنظمة، لا سيما فيما يتعلق بتوزيع المكافآت والحوافز والترقيات. حيث ينبغي أن تعتمد هذه الممارسات على معايير موضوعية قائمة على الأداء والكفاءة، مع توضيح هذه المعايير لجميع الموظفين بشكل شفاف، بما يقلل من الشعور بالتحيز أو التمييز، ويعزز الإحساس بالإنصاف بين العاملين، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على مستوى الالتزام التنظيمي لديهم.

ثانياً: تطوير العدالة الإجرائية في الأنظمة الإدارية

من المهم العمل على تطوير الأنظمة والإجراءات الإدارية بحيث تتسم بالوضوح والمرونة والعدالة في تطبيقها. ويشمل ذلك إتاحة الفرصة للموظفين للمشاركة في بعض القرارات المتعلقة بعملهم، والاستماع إلى آرائهم ومقترحاتهم، مما يعزز شعورهم بقيمتهم داخل المنظمة. كما أن إشراك الموظفين في عملية اتخاذ القرار يسهم في زيادة تقبلهم للقرارات الإدارية ويعزز التزامهم بتنفيذها.

ثالثاً: تعزيز العدالة التفاعلية في التعامل الإداري

تؤكد النتائج على أهمية أسلوب المعاملة اليومية بين الإدارة والموظفين، حيث ينبغي أن تقوم العلاقة على الاحترام المتبادل، والتقدير، والتواصل الإيجابي. فالتعامل الإنساني العادل يسهم في بناء بيئة عمل صحية، ويقلل من التوترات التنظيمية، ويزيد من رضا الموظفين، مما ينعكس بدوره على مستوى أدائهم والتزامهم تجاه المنظمة.

رابعاً: تنفيذ برامج تدريبية متخصصة

توصي الدراسة بضرورة تصميم وتنفيذ برامج تدريبية موجهة للقيادات الإدارية، تهدف إلى تعزيز فهمهم لمفهوم العدالة التنظيمية وأبعادها المختلفة (التوزيعية، والإجرائية، والتفاعلية)، مع توضيح أثرها المباشر في تحسين الأداء الوظيفي وزيادة الولاء المؤسسي. كما ينبغي أن تركز هذه البرامج على تنمية المهارات القيادية التي تدعم تطبيق العدالة في بيئة العمل.

خامساً: تحسين بيئة العمل وتعزيز الانتماء التنظيمي

من المهم توفير بيئة عمل إيجابية تدعم الاستقرار النفسي والمهني للموظفين، وذلك من خلال تحسين ظروف العمل، وتوفير الموارد اللازمة لأداء المهام بكفاءة، بالإضافة إلى تقديم الدعم المعنوي والمادي. كما يسهم ذلك في تعزيز شعور الموظف بالانتماء للمنظمة، وزيادة رغبته في الاستمرار والعمل بجد لتحقيق أهدافها.

سادساً: إجراء تقييمات دورية لمستوى العدالة الوظيفية

ينبغي على الإدارة إجراء تقييم دوري لمستوى العدالة داخل المنظمة باستخدام أدوات علمية مثل الاستبيانات أو المقاييس الحديثة، وذلك بهدف التعرف على نقاط القوة والضعف، والعمل على تحسينها بشكل مستمر. كما تساعد هذه التقييمات في اتخاذ قرارات مبنية على بيانات واقعية تسهم في تطوير بيئة العمل.

5.3. الخاتمة:

في ختام هذا البحث، يتضح بجلاء أن العدالة الوظيفية تُعد من الركائز الأساسية التي تقوم عليها فعالية الأداء المؤسسي واستقراره، لما لها من تأثير مباشر وعميق في مستوى الالتزام التنظيمي لدى العاملين داخل المؤسسات. وقد سعت هذه الدراسة إلى استكشاف طبيعة العلاقة بين العدالة الوظيفية والالتزام التنظيمي بالتطبيق على شركة المراعي بمدينة الخرج، من خلال منهج علمي جمع بين التأصيل النظري والتحليل الميداني، بما أتاح فهماً أكثر شمولاً لهذا الموضوع الحيوي في بيئات العمل المعاصرة.

وقد أسفرت نتائج الدراسة عن وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين العدالة الوظيفية والالتزام التنظيمي، وهو ما يعكس أن إدراك الموظفين لعدالة السياسات والإجراءات، سواء من حيث التوزيع أو التطبيق أو أسلوب المعاملة، يسهم بشكل مباشر في تعزيز شعورهم بالانتماء المؤسسي، ويقوي مستوى ولائهم التنظيمي، ويدفعهم إلى بذل مزيد من الجهد لتحقيق أهداف المنظمة. كما تشير هذه النتيجة إلى أن العدالة ليست مجرد قيمة أخلاقية فحسب، بل هي أداة إدارية فعالة تؤثر في سلوك الأفراد واتجاهاتهم داخل بيئة العمل.

وعلاوة على ذلك، أظهرت الدراسة أن تحسين مستوى العدالة داخل المنظمة ينعكس بصورة إيجابية على الأداء العام للعاملين، حيث يؤدي إلى رفع مستويات الرضا الوظيفي، وتعزيز الدافعية نحو العمل، وتقليل مستويات التوتر والصراعات التنظيمية. كما يسهم في تحقيق درجة أعلى من الاستقرار الوظيفي، والحد من ظاهرة التسرب الوظيفي، الأمر الذي يدعم استمرارية العمل المؤسسي ويعزز قدرته على تحقيق أهدافه بكفاءة وفعالية في ظل بيئة تنافسية متسارعة.

كما تؤكد نتائج الدراسة أن العدالة الوظيفية تلعب دوراً محورياً في بناء الثقة بين الإدارة والعاملين، حيث إن الشعور بالإنصاف يعزز من مصداقية القرارات الإدارية، ويزيد من تقبل الموظفين لها، حتى في الحالات التي قد لا تكون في صالحهم المباشر. ومن هنا، فإن تبني ممارسات إدارية قائمة على الشفافية والوضوح يُعد ضرورة استراتيجية لضمان استدامة الأداء المؤسسي وتحقيق التميز التنظيمي.

وفي ضوء ما سبق، تشدد هذه الدراسة على أهمية تبني نهج إداري قائم على العدالة بمختلف أبعادها، والعمل على تطوير بيئة عمل داعمة ومحفزة، تراعي احتياجات الموظفين وتُسهم في تنمية قدراتهم المهنية والشخصية. كما تدعو إلى ضرورة الاستمرار في تقييم مستوى العدالة داخل المؤسسات بشكل دوري، والسعي إلى تحسينه بما يتوافق مع أفضل الممارسات الإدارية الحديثة.

وبذلك، يمكن القول إن تحقيق العدالة الوظيفية لا يقتصر أثره على تحسين علاقة الموظف بالمنظمة فحسب، بل يمتد ليشمل رفع كفاءة الأداء العام، وتعزيز القدرة التنافسية، وتحقيق التميز المؤسسي المستدام، مما يجعلها عنصراً لا غنى عنه في أي منظمة تسعى للنجاح والتطور في بيئة الأعمال المعاصرة.

1. Cohen-Charash, Y., & Spector, P. E. (2001). The role of justice in organizations: A meta-analysis. *Organizational Behavior and Human Decision Processes*, 86(2), 278–321.
2. Al-Zu'bi, H. A. (2010). Organizational justice and organizational commitment: A case study in Jordan. *International Journal of Business and Management*, 5(12), 102–108.
3. Greenberg, J. (2011). Behavior in organizations: Understanding and managing the *human side of work*. Prentice Hall.
4. Colquitt, J. A., Conlon, D. E., Wesson, M. J., Porter, C. O., & Ng, K. Y. (2013). Justice at the millennium: A meta-analytic review. *Journal of Applied Psychology*, 98(2), 199–236.
5. Cropanzano, R., & Ambrose, M. L. (2015). Organizational justice: Where we stand and where we should go. *Research in Personnel and Human Resources Management*, 33, 1–37.
6. Al-Shammari, M. (2018). The impact of organizational justice on employee loyalty in Saudi private sector companies. *Arab Journal of Administrative Sciences*, 25(3), 45–61.
7. Dawud, J., Pradesa, H. A., & Afandi, M. N. (2018). Distributive and Procedural Justice, Perceived Organizational Support, and Its Effect on Organizational Commitment in Public Organization. *International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences*, 8(12), 1175–1188. <http://dx.doi.org/10.6007/IJARBSS/v8-i12/5189>
8. Omar, M. (2019). Dimensions of organizational justice and employee engagement: Evidence from Saudi Arabia. *International Review of Management and Marketing*, 9(5), 90–101.

9. Mete, E. S., & Sökmen, A. (2019). Organizational Justice and Employee Sustainability: The Mediating Role of *Organizational Commitment*. *SEISENSE Journal of Management*. DOI: <https://doi.org/10.30855/gjeb.2019.5.3.005>
10. A. Karem, M., Jameel, S., & Rahman Ahmad, A. (2019). The Impact of Organizational Justice Dimensions on Organizational Commitment among Bank Employees. *International Journal of Psychosocial Rehabilitation*, 23(2), 502-513. <https://doi.org/10.61841/jce1v126>
11. Sharma, P., & Verma, R. (2019). Organizational justice and its influence on organizational commitment: An empirical study in Indian corporate sector. *Asian Journal of Management Research*, 10(3), 112-127.
12. Fatima, M., Izhar, Z., & Kazmi, Z. A. (2020). Organizational Justice and Employee Sustainability: The Mediating Role of *Organizational Commitment*. *SEISENSE Journal of Management*, 3(3), 12-22. <https://doi.org/10.33215/sjom.v3i3.334>
13. Robbins, S. P., & Judge, T. A. (2020). *Organizational Behavior* (18th ed.). Pearson Education.
14. Ahmed, S., & Yousaf, A. (2020). The mediating role of organizational commitment between organizational justice and job satisfaction. *International Journal of Human Resource Management*, 31(15), 1905-1923.
15. Youcef, B., & Lydia, B. (2021). العدالة التنظيمية وعلاقتها بالالتزام التنظيمي [Organizational Justice and Its Relationship with Organizational Commitment]. (رسالة ماجستير). كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة. <https://repository.univ-msila.dz/handle/123456789/8332>
16. Rahman, A. (2021). Organizational justice and its impact on commitment among employees in Saudi organizations. *Middle East Journal of Management*, 8(1), 77-93.

17. Zarish, H. M., Zulqarnain, M., & Ur Rehman, K. (2020). Impact of Organizational Justice on *Organizational Commitment*. *Research Journal for Societal Issues*, 2(1), 46–61.
<https://doi.org/10.56976/rjsi.v2i1.8>
18. Rashid, M., & Saeed, R. (2021). Impact of organizational justice on employee commitment in service industries. *Journal of Organizational Behavior Studies*, 6(2), 45–59.
19. Al-Qahtani, F. (2022). The relationship between perceived fairness and job commitment in Saudi manufacturing companies. *Journal of Human Resource Development*, 12(4), 221–238.
20. Hussein, A. M., & Al-Nuaimi, B. (2022). Perceptions of procedural and interactional justice and their effect on employee engagement: *Evidence from the manufacturing sector*. *Middle East Journal of Management*, 9(1), 77–95.
21. Alzahrani, A. A. H., Almarwan, M. A. M., Almotairy, F. M. J., Otaibi, G. M. A., Hakami, H. A., & Alrougi, H. E. A. (2023). The Relationship Between Organizational Justice And Organizational Commitment Among Healthcare Staff. *Migration Letters*, 20(S1), 2705–2718.
<https://migrationletters.com/index.php/ml/article/view/8962>
22. Sarwari, K. (2025). The Relationship between Organizational Commitment and Organizational Justice and Their *Impact on Organizational Success*. *Journal of Social Sciences - Kabul University*, 5(1), 11–38. <https://doi.org/10.62810/jss.v5i1.124>
23. Jameel, A. S. (2025). The Mediating Role of Organizational Commitment between Organizational Justice and Job Performance. *Globalization and Business*, 19, Article 007.
<https://doi.org/10.35945/gb.2025.19.007>
24. Exploring the impact of perceived *distributive justice on organizational commitment*. (2025). Scientific
<https://doi.org/10.1016/j.sciaf.2025.e02782>

25. Ahmed, K., & Rahman, S. (2025). The impact of organizational justice on employee commitment in the food industry. *Journal of Organizational Behavior*, 46(1), 55–72.
26. Al-Harbi, M., & Al-Qahtani, N. (2025). Organizational justice and its effect on employee loyalty in Saudi companies. *International Journal of Business Research*, 25(2), 101–118.
27. Chen, L., & Huang, Y. (2025). Examining the relationship between perceived fairness and organizational commitment. *Human Resource Development Review*, 24(3), 210–228.
28. Khan, A., & Malik, R. (2025). The role of procedural justice in enhancing employee engagement and commitment. *Management Science Letters*, 15(4), 345–360.
29. Smith, J., & Brown, T. (2025). Organizational justice and workforce stability: Evidence from manufacturing firms. *Journal of Management Studies*, 62(5), 889–905.
30. Alotaibi, F., & Alshammari, H. (2026). The influence of distributive justice on employee commitment in Saudi Arabia. *Arab Journal of Administrative Sciences*, 18(1), 33–50.
31. Garcia, M., & Lopez, R. (2026). Organizational justice and employee retention: A comparative study. *International Journal of Human Resource Studies*, 16(2), 75–93.
32. Singh, P., & Verma, S. (2026). Impact of interactional justice on organizational commitment and job satisfaction. *Asian Journal of Business and Management*, 14(1), 120–138.
33. Hassan, R., & Abdullah, S. (2026). Exploring the link between fairness perception and organizational outcomes. *Middle East Journal of Management*, 11(2), 145–162.
34. Williams, D., & Carter, L. (2026). Organizational justice and employee behavior: A modern perspective. *Journal of Organizational Psychology*, 26(3), 200–218.

الملاحق

ملحق (1): استبيان الدراسة

عنوان الدراسة:

العلاقة بين العدالة الوظيفية والالتزام التنظيمي في شركة المراعي بمدينة الخرج

تعليمات الإجابة:

يرجى قراءة العبارات التالية بعناية، ثم اختيار الإجابة التي تعبر عن رأيك بدقة، وذلك وفقاً لمقياس (موافق – محايد – غير موافق). علماً بأن جميع الإجابات ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، وستبقى سرية تماماً.

أولاً: البيانات العامة

الجنس: ذكر / أنثى

العمر: أقل من 20 سنة / من 20 إلى 30 سنة / من 31 إلى 40 سنة / أكثر من 40 سنة

المستوى التعليمي: ثانوي فأقل / دبلوم / بكالوريوس / دراسات عليا

ثانياً: محور العدالة الوظيفية

- أشعر أن توزيع المكافآت يتم بعدالة داخل العمل.
- يتم اتخاذ القرارات الإدارية بشكل عادل.
- يتم التعامل مع الموظفين باحترام من قبل الإدارة.
- تتسم الإجراءات الإدارية بالشفافية.
- يتم تقييم الأداء الوظيفي بعدالة.
- يتم منح الفرص الوظيفية بشكل متساوٍ بين الموظفين.
- أشعر بالإنصاف في توزيع المهام الوظيفية.
- يتم تطبيق القوانين على جميع الموظفين دون تمييز.
- الإدارة تستمع لآراء الموظفين قبل اتخاذ القرارات.
- يتم توضيح أسباب القرارات الإدارية بشكل كافٍ.

ثالثاً: محور الالتزام التنظيمي

أشعر بالانتماء إلى المنظمة.
أرغب في الاستمرار في العمل داخل الشركة.
أبذل جهداً إضافياً لإنجاح العمل.
أشعر بالفخر لانتمائي إلى هذه الشركة.
أحرص على تحقيق أهداف المنظمة.
أشعر بالمسؤولية تجاه عملي.
ألتزم بقوانين وأنظمة العمل.
أفضل البقاء في هذه الشركة لفترة طويلة.
أشعر أن نجاح الشركة يمثل نجاحاً شخصياً لي.
أوصي الآخرين بالعمل في هذه الشركة.

ملحق (2): نموذج الدراسة

تعتمد الدراسة الحالية على نموذج يوضح العلاقة بين متغيرين رئيسيين، حيث يمثل المتغير المستقل العدالة الوظيفية، في حين يمثل المتغير التابع الالتزام التنظيمي. وتفترض الدراسة وجود علاقة تأثير مباشرة بين المتغيرين، بحيث تؤدي زيادة مستوى العدالة الوظيفية إلى ارتفاع مستوى الالتزام التنظيمي لدى العاملين

مقدمة الاستبيان :

هذا الاستبيان جزء من بحث علمي يهدف إلى التعرف على العلاقة بين العدالة الوظيفية والالتزام التنظيمي في شركة المراعي بمدينة الخرج، وذلك من خلال معرفة آراء الموظفين حول بيئة العمل والسياسات الإدارية المتبعة.

مشاركتك في هذا الاستبيان مهمة جدًا، حيث تساعد إجاباتك في تكوين صورة أوضح عن واقع العدالة الوظيفية ومستوى الالتزام التنظيمي داخل الشركة. نحب نطمّنك أن جميع الإجابات ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، وستكون سرية تمامًا، ولا يوجد أي معلومات شخصية مطلوبة.

الاستبيان بسيط ولن يستغرق وقتًا طويلاً، وكل المطلوب هو اختيار الإجابة التي تعبر عن رأيك بكل صراحة. لا توجد إجابة صحيحة أو خاطئة، الأهم هو رأيك الشخصي.

شاكرين لك وقتك وتعاونك، ومشاركتك لها أثر كبير في تطوير بيئة العمل وتحسين الممارسات الإدارية مستقبلاً.

البيانات الشخصية :

الجنس :

- ذكر
- انثى

المستوى التعليمي :

- تعليم ثانوي
- بكالوريوس
- ماجستير

العمر :

- اقل من ٢٠ سنة
- من ٢٠ الى ٣٠ سنة
- من ٣٠ الى ٤٠ سنة
- من ٤٠ الى ٥٠ سنة
- ٥٠ سنة وأكثر

سنوات الخبرة :

- من سنتين الى ٥ سنوات
- من ٥ سنوات الى ١٠
- من ١٠ الى ١٥
- اكثر من ١٥ سنة

الرقم	السؤال	موافق	محايد	غير موافق
1	أشعر أن المكافآت والترقيات داخل الشركة تُوزع بعدالة بين جميع الموظفين.			
2	أعتقد أن الإجراءات والسياسات المتبعة في اتخاذ القرارات الإدارية واضحة وعادلة.			
3	الإدارة تتعامل مع الموظفين باحترام وتقدير عند تطبيق القرارات.			
4	أشعر بالارتباط العاطفي بالشركة وأحرص على بذل قصارى جهدي لأداء عملي بشكل جيد.			

الرقم	السؤال	موافق	محايد	غير موافق
1	أشعر أن المعايير المستخدمة لتقييم الأداء مهنية وشفافة.			
2	الإدارة تشرح أسباب اتخاذ القرارات المهمة للموظفين بوضوح.			
3	أشعر أن جهودي ومساهماتي في العمل تُقدّر بشكل عادل.			
4	الإدارة تشجع التواصل المفتوح بين الموظفين والمديرين.			

عزيزي/عزيزتي الموظف/الموظفة،

نشكرك على تخصيص وقتك للمشاركة في هذا الاستبيان، الذي يأتي ضمن دراسة علمية بعنوان “العلاقة بين العدالة الوظيفية والالتزام التنظيمي في شركة المراعي بمدينة الخرج”.

يهدف هذا الاستبيان إلى جمع معلومات حول تصوراتكم عن ممارسات العدالة داخل بيئة العمل، ومستوى الالتزام التنظيمي لديكم. نؤكد أن جميع الإجابات ستظل سرية تمامًا وسيتم استخدامها لأغراض البحث العلمي فقط.

نرجو منكم الإجابة بصراحة وموضوعية على جميع الأسئلة، حيث أن مشاركتكم تساهم بشكل مباشر في تحسين نتائج البحث وفهم العلاقة بين العدالة الوظيفية والالتزام التنظيمي بشكل أفضل.

للبدء في الاستبيان، يرجى الضغط على الرابط التالي

<https://forms.cloud.microsoft/Pages/ResponsePage.aspx?id=zSxjNDYaf0-Asj0h3bqWPtcmck9pY3hCnqTfPqL4LhJUMewxMFZaVjNFTjJKWUpWRDU1RzJTUDdPNi4u>